الاســـهامات السياســـية فـــي فكـــر المرجـــع الـــديني الســـيد علـــي السيستاني في العراق بعد ٢٠٠٣ ".

اطروحـــة لنيـــل شـــهادة الـــدكتوراه للطالـــب محمـــد جميـــل الميـــاحي في الفكر السياسي في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد

من منشورات موقع كتابات في الميزان

http://www.kitabat.info

المقدمة

عاصـــرت الدولـــة العراقيـــة الحديثـــة فـــي نشـــأتها الكثيـــر مـــن الأحـــداث والتحـــولات والمتغيـــرات، فـــأثر مجمـــل ذلـــك فـــي بنيتهـــا وتكوينهـــا سياســـيا ومجتمعيـــا، ولـــم تكـــن اغلـــب ظـــروف ولادة أنظمـــة الحكـــم التـــي تعاقبـــت بعـــد النظـــام الملكـــي ظروفـــا طبيعيـــة، ولعـــل الســـمة الغالبـــة عليهـــا هـــي نشـــأة معظمهـــا نتيجـــة الانقلابـــات والحروب والتدخلات الأجنبية.

لقد لامس الشعب العراقي بوعي متطور في بدايات تأسيس الدولة، وكان لمراجع الدين ووجهاء المدن وزعماء القبائل دور محوري في التصدي للأخطاء وتصويب الأمور لصالح بناء دولة عراقية ذات سيادة واستقلال، وحققت القوى الوطنية المجتمعية انجازات مهمة في التأسيس لسيادة الدولة، ولكن اختلال توازن القوى الداخلية والخارجية، تسبب في تغيير مسار بناء الدولة في محطات متتالية جميعها لم تكن ذات جوهر ديمقراطية، بل ممارسات ديمقراطية شكلية أدت إلى وضع سلطة الدولة في يد أحزاب وأفراد، فضلا عن النتائج السلبية لسياسات عسكرة الدولة والمجتمع، والهيمنة الواضحة لهاجس الدولة الأمني ليس على حريات الناس فحسب بل وحتى على مصائرهم حتى دخل العراق مرحلة جديدة بعد استحواذ حزب البعث على السلطة ليتغير المسار من استبداد مجتمعي داخلي إلى تصعيد دولي وإقليمي، أدخل الدولة العراقية في ثلاثة حروب كبيرة راح ضحيتها الملايين من المواطنين وأهدرت فيها مئات المليارات ونتج عنها تدمير شبه كامل للبنى التحتية، وعلى امتداد فترة حكم البعث وما عاش فيه العراق من صراعات، تسبب في إنهاك الدولة العراقية واستنزاف مواردها وإضعاف سلطتها وسيادتها.

ولكن أمل العراقيين لم ينقطع، وخاصة عندما أصبحت قضيتهم قضية رأي عام عالمي، وكان لوجود الحوزة العلمية ومراجع الدين في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة والكاظمية، الدور الكبير في استمرار الأمل في التغيير والخلاص من الظلم، وبعد أن نجحت قوى المعارضة العراقية في إقناع المجتمع الدولي بأن نظام صدام حسين كلما طال بقاؤه سيعرض الشعب العراقي لمزيد من المآسي وانه يشكل خطرا على الأمن والإقليمي والدولي بتهديداته باستخدام أسلحة محرمة سبق له واستخدمها ضد شعبه في

١٩٩١ أثناء الانتفاضة الشعبانية ومجزرة حلبجة في شمال العراق. جاء التدخل العسكري الأجنبي لإنهاء حكم ووجود صدام حسين وحزب البعث وهو ما مثل نصرا للشعب العراقي وللدولة العراقية. ونتيجة للتغير الشامل والجذري في نظام الحكم وفتح أبواب العراق أمام العالم سياسيا وإعلاميا وثقافيا واقتصاديا.

تعرضت الدولة في بدايات التغيير وتشكيل النظام السياسي الجديد إلى تصدعات وخلل في هيكلتها وإدارتها، وهنا ومنذ اللحظات الأولى لسقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩، ظهر دور المرجعية الدينية في ملء الفراغ في إدارة الدولة، حيث ساهمت في الحفاظ على الاستقرار المجتمعي ومنع السلب والنهب والثأر وتدمير البنى التحتية، فكانت أمام مهمة كبيرة وعظيمة استطاعت ببعدها الروحي أن تحقق نجاحات كبيرة فيها.

وهكذا اتجهت الأنظار داخليا وخارجيا إلى المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني الذي مثلت بياناته وفتاواه تحديا فكريا وسياسيا للمشاريع الغربية ومؤيديها الذين كانوا يخططون لشكل ومضمون للدولة يختلف تماما عما تبناه المرجع السيستاني والذي غير به التوازنات وأجهض مشاريع الديمقراطية الصورية التي أريد تطبيقها في العراق، وكان واضحا أن تصدي المرجع السيد السيستاني وإسهاماته في التأسيس لنظام سياسي جديد يعيد بناء الدولة العراقية بطريقة سليمة غير مشوهة، تميزت كلها بطبيعتها الواضحة المتزنة التي لا تتعامل بالانفعال و ردود الأفعال، فكان بذلك ديمقراطيا أكثر ممن يدعون الديمقراطية، لأن الديمقراطية لديه آليات لممارسة الحكم وإعطاء الناس دورا في حكم أنفسهم، كما كانت يد المرجع السيستاني مبسوطة بعد التغيير في ٢٠٠٣، وكان من السهولة جدا أن يتبنى

شخصا أو طائفة أو جماعة لقيادة الدولة العراقية، وأن يؤسس النظام الذي يراه ويريده بحكم ما يمتلك من القوة الشعبية خصوصا بعد خلو الساحة من الأحزاب أو القوى القادرة على الفعل والتأثير، لكنه تعامل بمرونة عالية ومنظور فقهي وفكري معاصر، ساهم بشكل ايجابي ومباشر في تأسيس النظام السياسي وإعادة هيكلة الدولة.

ان الجميع يلحظ عوامل متعددة ذات تأثيرات متباينة بين السلب والإيجاب في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، ولعل إسهامات المرجعية الدينية ممثلة في مرجعية السيد علي السيستاني كانت أول وأهم العوامل ذات التأثير الايجابي المباشر والواضح في تكوين النظام السياسي الجديد، ولكي ندرك ذلك بشكل واضح ودقيق، لا بد أن ندرس بشكل معمق وعلمي تلك الإسهامات التي تنطلق من منظور فقهي وفكري معاصر، ونقف على ماهية مبانيها وأفكارها التي عكست تحولا كبيرا في موقف المرجعية الدينية وطريقة تعاطيها من الأنظمة السياسية، ولعل من أهم معالم ذلك التحول هو أن المرجعية الدينية بشكل عام ومرجعية السيد السيستاني بشكل خاص انتقلت من مرحلة عدم إعطاء الرأي إلا بعد أن تسأل إلى مرحلة المبادرة إلى إعطاء الرأي دون سؤال أو طلب فتوى، والتعبير عن آراء صريحة ومواقف صريحة بشأن الأحداث السياسية، متطلعين في هذه الدراسة إلى الوصول إلى ماهية الفكر السياسي لمرجعية السيد السيستاني، وما يمكن أن يترتب على إسهاماتها من التأسيس لفكر سياسي قادر على التأسيس لدولة عصرية متطورة لا تتجاوز الإسلام، حيث سنواكب حركة المرجعية الدينية من أولى لحظات التغيير حتى تاريخ إنجاز هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من محاولتها تقديم تقييم موضوعي وحيادي لدور المرجعية الدينية بعد ٢٠٠٣ وإسهاماتها في وضع ملامح العملية السياسية والمنظومة الفكرية وفق منهجية معاصرة، وتحديد آليات تعاملها مع مجمل الأحداث والمتغيرات التي رافقت عملية التأسيس، وتشخيص حالات النجاح والفشل في بنية هذه العملية والمنظومة معا.

إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول سؤال محوري مفاده:

هل أن الإسهامات السياسية للمرجع الديني السيد علي السيستاني في الحياة السياسية العراقية تعبر عن فكر سياسي يؤسس لدولة ديمقراطية عصرية لا تتجاوز الإسلام وتحترم الأديان والاختلافات المذهبية والفكرية، وتساهم في قيام سلطة القانون والمؤسسات؟

فرضية الدراسة:

إن الإسهامات السياسية للمرجع الديني السيد علي السيستاني في الحياة السياسية العراقية تعبر فكر سياسي يؤسس لدولة عصرية لا تتجاوز الإسلام وتحترم التعددية وتقر بالتنوع وحق الاختلاف بين التنوعات على مختلف المستويات، وتساهم في قيام سلطة القانون والمؤسسات.

منهجية الدراسة:

للتحقق من صحّة هذه الفرضية، وبسبب طبيعة موضوع الدراسة، حاولنا اعتماد أسلوب التكامل المنهجي القائم على

تعدّد مناهج البحث، لأن الاعتماد على منهج واحد لا يحقّق الهدف المنشود، لذلك استعملنا كلا من: (المنهج التاريخي) و(المنهج الوصفي التحليلي) وبحسب حاجة كل جزء من أجزاء الدراسة.

هيكلية الدراسة:

تنقسم هيكلية هذه الدراسة على مقدمة وأربعة فصول رئيسة وخاتمة:

- حيث حاولنا في الفصل الأول إلقاء نظرة شاملة على نشأة وبيئة وأصول المرجع السيد السيستاني وأثرها في تكوين شخصيته، فضلا عن استعراض نشاطه الاجتماعي والثقافي.

- وخصصنا الفصل الثاني للإسهامات المباشرة للمرجع السيستاني في عملية التأسيس للنظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، حيث تناول المبحث الأول الإسهامات المباشرة للمرجع السيستاني في التعامل مع الاحتلال، وتناول المبحث الثاني إسهامات المرجع السيستاني في تأسيس النظام السياسي الجديد، وتناول المبحث الثالث التطرق إلى إسهامات المرجع السيستاني في كتابة الدستور العراقي.

- وعالج الفصل الثالث الإصلاح المجتمعي في فكر المرجع الديني علي السيستاني، حيث اختص المبحث الأول بالإصلاح السياسي، واختص المبحث الثاني بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، واختص المبحث الثالث بالإصلاح الأمني مركزا في "فتوى الجهاد الكفائي".

- واهتم الفصل الرابع بموضوعة الوحدة الإسلامية والوطنية ومستقبل الدولة المدنية في فكر السيد السيستاني، حيث درس المبحث الأول الوحدة الإسلامية، ودرس

المبحث الثاني الوحدة الوطنية، وركز المبحث الثالث على موضوعة مستقبل الدولة المدنية.

- ثم الخاتمة والاستنتاجات وقائمة المصادر.

الدراسات السابقة:

تعد هذه الاطروحة الاولى كدراسة تخصصية بفكر المرجع الديني علي السيستاني شاملة لجميع اسهاماته السياسية والاجتماعية، وان اغلب الدراسات السابقة لم تتخصص بشكل كامل بشخصية المرجع السيستاني بل تناولت جزء من طروحاته ومواقفه

وإنّي إذ أتقدم بهذه الأطروحة التي تتناول واحدة من أكثر الشخصيات أهمية وتأثيرا في صيرورة النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، فأنني لا أدّعي أنها جاءت شاملة ومستوفية لكل جوانب الموضوع ، بل إنها تحتمل الخطأ والقصور، فالكمال لله(عزّ وجلّ) وحده، لكنني حاولت قدر جهدي وطاقتي أن أوفي موضوعها حقه، وأدرسه بأكبر قدر ممكن من الدقة والموضوعية والعلمية.

والله ولي التوفيق...

ملخص الدراسة

تفترض هذه الأطروحة التي تحمل عنوان (الاسهامات السياسية في فكر المرجع الديني علي السيستاني)، ان الدولة العراقية الحديثة والمعاصرة تعرضت لخلل بنيوي في ادارتها وألية الحكم فيها ومثلت السلطة هاجس كل العراقيين ،فسنوات من الحروب والمجاعة شوهت معالم الدولة سياسيا واجتماعيا.

وتأتي أهمية هذه الدراسة لبلد مثل العراق ولشخصية محورية مثل المرجع الديني اية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني من كونه احد اهم الركائز التي ساهمت في تنظيم تأسيس النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣،ان عملية اعادة رسم ملامح الدولة بمؤسساتها ونظامها السياسي والقانوني ليس بالشيء الهين لاسيما ان عوامل التغيير صاحبتها تدخلات وتداخلات داخلية وخارجية وانفلات امني واجتماعي ولد صعوبة ايجاد نظام مستقر، وهنا نلحظ غياب الدور الراكز القادر على مسك الشارع العراقي، بعد انهيار مؤسسات الدولة ووجود الاحتلال عقد المشهد العراقي وجعله اكثر ضبابية، وهنا برز دور المرجع الديني السيد السيستاني واخذ زمام المبادرة ووفر كل الغطاءات من اجل بناء نظام سياسي يلبي طموحات كل الشعب العراقي وفق رؤية فقهية متطورة.

وقد درس الفصل الأول بيئة ونشأة واصول ونشاطات المرجع الديني السيد علي السيستاني حيث يتناول البيئة والنشأة وتأثيرها على المرجع السيد السيستاني في المبحث الأول، والاصول الفكرية في المبحث الثاني، واهم النشاطات الاجتماعية تناولها المبحث الثالث .وتطرق الفصل الثاني: اسهامات المرجع السيد السيستاني في تأسيس النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ وكان المبحث الأول الاسهامات

في التعامل الاحتلال وفي المبحث الثاني دور المرجع السيستاني في تأسيس النظام السياسي والانتخابات، وتناول المبحث الثالث اسهامات المرجع السيد السيستاني في كتابة الدستور . واهتم الفصل الثالث بمنهج الاصلاح المجتمعي في فكر المرجع الديني علي السيستاني، تناول فيه المبحث الاول الاصلاح السياسي والمبحث الثاني الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي وتطرق المبحث الثالث الاصلاح الامني ودور فتوى الجهاد الكفائي، وصولا للفصل الرابع الذي تطرق لدور المرجع السيد السيستاني في الوحدة الاسلامية والوطنية ومستقبل الدولة، ركز المبحث الاول على الاسهامات في تعزيز الوحدة الاسلامية، والمبحث الثاني دور المرجع في الوحدة الوطنية العراقية، لنصل للمبحث الثالث ليتناول مستقبل الدولة المدنية في فكر المرجع السيد السيستاني وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت جملة من الاستنتاجات، ثم ملخص باللغة الانكليزية وقائمة المصادر والملاحق المستخدمة في هذه الدراسة.